

# قناهر السنة والكتاب في حل ذبيحة أهل الكتاب

تأليف

سيد محمد سيد اسماعيل سيد عمر

إمام جامع الفرقان - أبريل

منتدى اقرأ الثقافي

[www.igra.ahlamontada.com](http://www.igra.ahlamontada.com)

من منشورات مشروع  
(طبع تفسير القرآن الكريم) بالكردية

رقم الأيداع في مكتبة الوطنية ٢٧٦ لسنة ١٩٩٧

مطبعة وزارة الثقافة - أربيل



# **ظاهر السنة والكتاب**

## **في حل ذبيحة أهل الكتاب**

**تأليف**

**سيد محمد سيد اسماعيل سيد عمر**

**إمام جامع الفرقان - أربيل**

## الإهداء

الى : كل من يريد التمسك بشريعة الله سبحانه وتعالى.  
الى : كل من يريد الوقوف على الحق والبعد عن الباطل.  
الى : كل من يريد الأخذ من الحلال والبعد عن الحرام.  
الى : المسلمين المخلصين الذين يريدون العزة لدين الإسلام.  
أهدي كتابي هذا راجياً من الله سبحانه وتعالى أن ينفعهم  
وكما أرجوه سبحانه أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم  
وهو حسبي ونعم الوكيل انه سميع مجيب.

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى ﴿وَلَوْ طَعَّامٌ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حُلًّا لَكُمْ﴾ (المائدة: ٦).

الحمد لله الذي جعل القرآن هدى للعالمين القائل ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾<sup>١</sup> والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الذي جعله الله رحمة للعالمين القائل (بعثت بالحنيفية السمحة ومن خالف سنتي فليس مني) وعلى آله وصحبه الذين هم كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم.

أما بعد فإن مسألة ذبائح أهل الكتاب بما أنها قد كثرت الأقوال المتضاربة فيها حلاً وحرمة فلاني قد اتعبت نفسي في نقلها وتحاكمها وتوازنها ليتيسر للطلاب المريد تربية ذمته أخذ اللائق الموافق للشريعة السمحاء أو الأحوط الأوسط المطابق لحديث (دغ ما يريك الى ما لا يريك) اقول: وعليه التوكيل وبه

---

<sup>١</sup> النحل : ٨٩.

الاعتصام، انه قد كثرت الآراء والأقوال وتضارب بعضها مع بعض في ذبائح أهل الكتاب حلاً وحرمةً الى حدّ يودي ذكر جميعها الى الملل والأزعاج لكنني لما كنت في كلّ قضية أحبّ أن أتحصّل وأبلغ الى حد يتيسر لي أن آخذ ما هو أحقّ بالقبول وأحرى بالاختيار من الآراء والأقوال الكثيرة حتى في بعض المواضع يودي الى نوع من التكرار ولا أبالي بما قيل أو يقال إنّه غنيّ عن هذه الطوال، ولهذا وذاك، أنّي اذكر فيما يتعلق بمسئلتنا هذه: ذبيحة أهل الكتاب: جماعاً غفيراً مما أطلعت عليه في هذا الموضوع من التفاسير والأحاديث الصحيحة وشروحها وأقوال الصحابة والتابعين وأقوال بعض الفقهاء ليتيسر لمن ينظر فيها أخذ الحلّ والأحوط وترك الحرام والفتوى بما يصح ويصلح لملة الإسلام هذا.

إعلم أولاً أن الخلاف الذي جرى في ذبائح أهل الكتاب حلاً وحرمة على ما قال جم غفير من العلماء الأكابر، انما هو اذا علم أنهم ذكروا غير اسم الله على الذبيحة وحده او مع اسم الله واما مع عدم العلم، فأقول: وكذا مع العلم أنه ذكر اسم الله وحده بالأولى، فقد حكى كثير من العلماء ومنهم الطبري وابن

كثير والشيخ الاستاذ الكبير المفتي في الديار المصرية في فتاويه  
الاتفاق على حلها، بل وذكروا الاجماع عليه، وفي المفتي لابن  
قدامة ما نصه: (فان لم يعلم أسمى الذبح أم لا؟ أذكر غير اسم  
الله عليه أم لا؟ فذبيحته حلال لأن الله تعالى أباح لنا أكل  
ذبيحة المسلم والكتابي، وقد علم أننا لا نقف على كل ذبائح)  
وأيضاً في المفتي لابن قدامة وسئل مكحول عن ذبائح العرب،  
فقال: اما بهرام وتنوخ وسليح فلا بأس، واما بنو تغلب فلا خير  
في ذبائحهم، والصحيح اباحة ذبائح الجميع لعموم الآية فيهم.  
اقول ان ظاهر قوله تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلٌ  
لكم﴾ يدل على أن ذبيحة الكتابي، لما كان المراد من الطعام هنا  
الذبيحة كما قالوا بل وحكم بعض بالإجماع حلالاً لنا سواء كان  
الكتابي يهودياً أو نصرانياً اسرائيلياً أو غير اسرائيلي اصيلاً أي  
يهودي الأصول أو نصراني الأصول أو دخيلاً، ذكر عليها اسم  
الله أم لا<sup>٢</sup> وسواء غيروا الكتاب أم لا، يدل على هذا العموم  
اطلاق ما في الآية المذكورة وعد تقييده بسبب آية أخرى أو

---

<sup>٢</sup> أي دون ما ذكر عليها غير اسم الله كما يأتي البحث فيه فانظر ج. ٢.



حديث نبويّ بل قال جمع ان هذه الآية مخصّصة لآية ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾<sup>٢</sup> وقال بعض هي ناسخة لها وذكروا لها مبرّراً، وكذلك يدل على العموم المذكور أقوال كثير من المفسرين وشراح الأحاديث الصحيحة الذين نقلوا أقوال كثير من الصحابة والتابعين مع بيان آرائهم تأييداً لأقوالهم، ويأتي التفصيل فيما يأتي ان شاء الله تعالى. وما قاله بعض العلماء من أن المراد بأهل الكتاب الذين تحل ذبائحهم في الآية المبحوث عنها هم من كان اسرائيلياً لم يعلم تهوّد أصوله، او تنصّره ذكوراً واناثاً من جهتي الأب والأم بعد بعثة ناسخة او غير اسرائيلي يعلم ذلك قبل النسخ والتحريف او بينهما مع تجنب المحرّف فما أدري من أين أخذوا هذا المراد وهذا التخصيص ومن أين فهموه مع كون ما في الآية المذكورة لفظاً عاماً متناولاً لجميع أفرادها بلا قيد ولا تخصيص اللهم الا ان يدعى بحمل ما في الآية المذكورة على الفرد الكامل<sup>٤</sup> بزعم ان المتبادر من الكتابي المذكور في الآية

<sup>٢</sup> الأنعام : ١٣١.

<sup>٤</sup> أي الفرد النوعي.م.

هو من كان أصيلاً فيه لا دخيلاً ومن كان متديناً بدينهم  
ومتمسكاً بكتابهم قبل النسخ بما جاء من عند الله تعالى وقبل  
التحريف والتغيير أو الاجتناب من المحرف وهذا يصدق بظاهره  
على اسرائيلي لم يعلم دخول اصوله فيه بعد النسخ وعلى غير  
اسرائيلي<sup>٥</sup> يعلم دخول اصوله فيه قبل النسخ والتحريف كما قالوا  
والحال ان هذا الحمل والإرادة تحكّم وتخصيص من غير دليل  
ومحصّص لانه قد بين في علم الاصول أن العام يبقى على عمومه  
والمطلق يبقى على اطلاقه ما لم يكن هناك مخصّص او مقيد وليس  
فيما هنا مخصّص ولا مقيد باسرائيلي او غير اسرائيلي المذكورين  
كما حكم به العلماء الشافعيون<sup>٦</sup> فبناء على عدم ما ذكر ينبغي  
اعتبار بقاء ما في الآية المذكورة على عمومه واطلاقه كما جرى  
عليه كثير وكثير من الأكابر من الصحابة والتابعين والمفسرين  
وشراح الأحاديث الصحيحة وكثير من العلماء الخنفية على أني

---

<sup>٥</sup> وهذا داخل في الأدعاء والزعم المذكورين.م.

<sup>٦</sup> هذا بيان للبعض الذين قيدوا ما في الآية بما قيدوا كما ذكرنا آنفا.م.

ما أظن أنَّ ما ذكر<sup>٧</sup> هو المتبادر في هذا المقام بل بعض الأحاديث الصحيحة وكثير من أقوال الصحابة من مؤيّدات الإبقاء على العموم والإطلاق دون الحمل على ذلك التخصيص، وأقول ولعلّ مأخذ قولهم<sup>٨</sup> هو ما روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كان ينهى عن ذبائح بني تغلب ويقول<sup>٩</sup> انهم لم يتمسكوا بشيء من النصرانية إلّا بشرب الخمر وقال جمع إن الشافعي أخذ به<sup>١٠</sup> وحكم بحرمة ذبائح من كان دخلياً في دينهم على ما فصل في الكتب الشافعية، ولكن الذي يظهر لي من كلام الإمام عليه السلام هو غير ما قيل عن الإمام الشافعي (رحمة الله عليه) على ما نسب إليه وهو أنه يفهم من كلام الإمام عليه السلام أنَّ من تمسك بدين النصرانية أصيلاً أو دخلياً اسرائيلياً أو غير اسرائيلي تحل

---

<sup>٧</sup> أي من التخصيص المذكور.م.

<sup>٨</sup> أي بالتخصيص المذكور.م.

<sup>٩</sup> من عطف السبب على المسبب.م.

<sup>١٠</sup> أي ان الشافعي عمل بما روى عن الإمام عليه السلام ظناً منه انه يدل على ما فهمه منه وحكم بالحرمة.م.

ذبيحته حيث ان الإمام علي عليه السلام علّل النهي عن أكل ذبائح بني تغلب بأنهم لم يتمسكوا بشيء من النصرانية إلا بشرب الخمر، فيفهم منه كما هو الظاهر أنّ ذلك النهي ليس لأجل أنّ بني تغلب كانوا دخيلين غير أصيلين بل لأجل أنهم لم يعملوا بحلّ دينهم النصرانية<sup>١١</sup> ولم يحلّوا ما حلّوا ولم يحرموا ما حرّموا فظاهر انه يفهم من هذا الكلام انهم لو تمسكوا بدينهم وحلّوا ما حلّوا وحرّموا ما حرّموا مثلهم<sup>١٢</sup> لم ينه عن أكل ذبائحهم مثل ما للأصيلين<sup>١٣</sup> بل يعتدّهم من عدادهم أي كالاسرائيلي في حل ذبائحهم مع أن ظاهر الحال ان أهل الكتاب الموجودين في هذا الزمان بقائهم في ملتهم وعلى دينهم المتمسك به آباؤهم والله أعلم. فاستفيد من كلام الإمام علي ما أفهم: أنه يفهم منه حلّ ذبيحة الكتابي مطلقاً أي سواء كان أصيلاً أو دخيلاً بما انه يفهم من كلامه عليه السلام ثلاثة أشياء، منطوقاً، ومفهوماً بالمخالفة الأولى

---

<sup>١١</sup> أي دين النصارى.م.

<sup>١٢</sup> أي مثل النصارى الأصليين.

<sup>١٣</sup> أي كما لم ينه عن أكل ذبائح الأصليين.م.

عدم حل ذبيحة بني تَغْلَب، والثاني حل ذبيحة من كان أصيلاً  
والثالث حل ذبيحة من كان دخيلاً متمسكاً بدين أهل الكتاب  
هذا فتأمل<sup>١٤</sup> اعلم ان الحكم بحل ذبيحة أهل الكتاب والانفاق  
عليه علي ما قالوا انما هو اذا علم انهم ذكروا عليها اسم الله  
وحده او لم يعلم انهم ذكروا عليها اسم الله ام لا؟ ولم يعلم  
انهم ذكروا عليها اسم المسيح او عزيز، واما اذا ذكروا عليها  
اسم المسيح او عزيز، ففيه خلاف قوي<sup>١٥</sup> فقد قال بعض  
المصحابة - ومنهم ابو الدرداء وعبادة بن الصامت، وابو امامة،  
وكثير من العلماء - ومنهم عطاء، ومكحول والشعبي، والحسن،  
وسعيد بن المسيب، والزهري قالوا<sup>١٦</sup> يحل أكلها، حيث قالوا في  
محلها: وكذا<sup>١٧</sup> لو ذكر أهل الكتاب علي الذبيحة اسم المسيح او  
عزيز يحل أكلها. فبعض من هؤلاء القائلين بالحل يتمسكون فيه

---

<sup>١٤</sup> وجهه ان الثاني والثالث داخلان في مفهوم المخالفة.م.

<sup>١٥</sup> أي في الحل والحرمة لكن الظاهر الحق مع من يقول بالحرمة.م.

<sup>١٦</sup> تأكيد.

مقول القول لكليهما.

بعموم ما في الآية ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم﴾  
قائلين أنّ الله تعالى يعلم ما يقولون ويفعلون - في ذبائحهم مع انه  
أباح لنا طعامهم أي ذبائحهم بهذا الآية وبعض منهم يتمسكون  
فيه بأن أهل الكتاب لا يريدون به غير الله تعالى ولو ذبحوا باسم  
المسيح أو - عزيزاً بل يعتقدون فيه طاعة الله والتقرب الى الله  
تعالى أو غير ذلك مما لا يضر - في الحل بل وذكروا وجهاً آخر  
للحل تركته لأمر ما فهو لاء القائلون يَحْصُصُونَ - تحريم ما في  
قوله تعالى ﴿وما أهلّ به لغير الله﴾ في سورة البقرة آية (١٧٣) بما  
ذبح للأصنام والاولئان فقط دون ما ذبح باسم المسيح أو عزيز  
ليتساوى قوله تعالى ﴿وما أهلّ به لغير الله﴾ مع قوله تعالى ﴿وما  
ذبح على نصب﴾ وليلائم مع العموم الذي في قوله تعالى  
﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم﴾ فيكون ما ذبح باسم  
المسيح أو عزيز داخلياً تحت هذا العموم، وبتعبير آخر ان قوله  
تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم﴾ بعمومه يكون  
مختصاً لما في قوله تعالى ﴿وما أهلّ به لغير الله﴾ فيكون تحريمه  
مختصاً بغير ما ذبح باسم المسيح أو عزيز لكن الإمام الرازي ردّ  
دلائل القائلين بالحل في تفسيره الكبير كما سيأتي ان شاء الله

تعالى، وذكرنا الآراء مع المسككة<sup>١٨</sup> لاختيار ما هو الأحق بالاختيار وترك ما يزد عليه اللوم والعار ويأتي التفصيل ان شاء الله. لكن الظاهر بل أكاد أن أقول الصواب<sup>١٩</sup> مع الذين قالوا ان الذين أوتوا الكتاب لو ذكروا على الذبيحة اسم المسيح او عزير لا يحل لنا أكلها كما حكم به جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأكابر، وكما اتفق عليه الأئمة الأربعة على ما قالوا لدخولهما<sup>٢٠</sup> تحت عموم تحريم ما في آية ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ وكذا في قوله تعالى ﴿وَأَوْفَسَقًا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ سورة الأنعام آية (١٤٥) على أن يكون المراد بغيرا لله فيهما ما هو أعم من الأصنام وغيرها من المسيح او عزير كما هو الظاهر المناسب لعموم اللفظ والملائم لقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ دون حمله فيهما على الصنم فقط كما هو رأي

---

<sup>١٨</sup> أي الدلائل في هذه الرسالة.م.

<sup>١٩</sup> هذا عدل قولنا السابق فقد قال بعض من الصحابة.... الخ.م.

<sup>٢٠</sup> أي الذبيحة التي ذكر عليها اسم المسيح او عزير.م.

المخالف<sup>٢١</sup> فعلى ما اخترنا وكما اختاره كثير وكثير ممن اعتبرت أقوالهم واعتمدت آرائهم ان عموم ما في قوله تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلٌ لكم﴾ يكون مخصوصاً بغير ما ذكر عليه اسم المسيح او عزيز أي فيكون حلٌ ما في هذه الآية مشروطاً بعدم ذكر غير اسم الله على ذبيحتهم لحكم ما في الآيتين المذكورتين في سورتي البقرة والأنعام كما ذكرنا آنفاً فكانت هاتان الآيتان مخصّصتين لآية ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلٌ لكم﴾ في سورة المائدة: أي تكون حلّها مختصاً بغير ما ذكروا على الذبيحة اسم المسيح او عزيز، فهذا الحلٌ حصل الجمع بين الآيتين المذكورتين: أي آية ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلٌ لكم﴾ وآية ﴿وما أهلّ به لغير الله﴾ أي جمعاً لائقاً بمحاسن

---

<sup>٢١</sup> أقول وكذا يدل على ما اخترنا من حرمة ذبيحة ذكر عليها اسم المسيح او عزيز ما رواه أبو داود في الحديث الصحيح على ما قالوا ((ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله او لم يذكر إته ان ذَكَرَ لم يُذكر الآ اسم الله)) حيث يدل هذا الحديث بدلالة مفهوم المخالفة على عدم حل ذبيحة ذكر عليها غير اسم الله فتأمل.م.



الشرع وموافقاً لرأي الجمهور<sup>١٢</sup> قال ابن عمر وعائشة (رضي الله عنهما): اذا سمعت الكتاني يسمي على الذبيحة اسم غير الله فلا تأكل وهو قول طاوس وتمسكوا بقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وقوله تعالى ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ قال الإمام الرازي في التفسير الكبير في قوله تعالى ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ في سورة البقرة آية (١٧٣) ما نصه: من الناس من زعم أن المراد بذلك عبدة الأوثان الذين يذبحون لأوثانهم كقوله تعالى ﴿وَمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ﴾ مائدة آية (٤) وأجازوا ذبيحة النصراني اذا سَمِيَ عليها باسم المسيح وهو مذهب عطاء ومكحول، والحسن والشعبي وسعيد بن المسيب، وقال مالك، والشافعي، وابو حنيفة وأصحابه لا يحل ذلك والحجة فيه أنهم ذبحوا على اسم المسيح فقد أهلّوا به لغير الله فوجب أن يحرم. وروى عن علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) انه قال: اذا سمعت اليهود والنصارى يُهَلِّون بغيرِ الله فلا تأكلوا واذا لم تسمعوهم فكلوا فإنَّ الله قد أحل ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون،

---

<sup>١٢</sup> هذا سند لما ذكرناه من تحريم ما ذبح على غير اسم الله فافهم.م.

واحتج المخالف بوجوه الأول، انه تعالى قال ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ وهذا عام، الثاني انه تعالى قال ﴿وما اهل به لغير الله﴾ وهو المراد بقوله تعالى ﴿وما ذبح على النصب﴾. الثالث ان النصراني اذا سمى الله تعالى وانما يريد به المسيح فاذا كانت ارادته لذلك لم تمنع حل ذبيحته مع انه يهل به لغير الله فكذاك ينبغي أن يكون حكمه اذا أظهر ما أضمره عند ذكر الله وارادته المسيح. والجواب عن الاول: أن قوله تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب﴾ عام، وقوله تعالى ﴿وما اهل به لغير الله﴾ خاص والخاص مقدم على العام، وعن الثاني ان قوله تعالى ﴿وما ذبح على النصب﴾ لا يقتضي تخصيص<sup>٢٣</sup> قوله تعالى ﴿وما اهل به لغير الله﴾ لأنهما آيتان متباينتان ولا مساواة بينهما وعن الثالث انا انما كلّفنا بالظاهر لا بالباطن، فاذا ذبحه على اسم الله

---

<sup>٢٣</sup> أي بالأصنام حتى يخرج من هذا القول ما ذبح باسم المسيح مثلاً. أي فيلزم تخصيص التحريم بالأصنام كما قال المخالف فاذا لم يقتضي التخصيص المذكور فيبقى التحريم الذي في الآية المذكورة على عمومها فيلزم تحريم ما ذكر عليها اسم المسيح او عزير مثل الأصنام فانظر م.

وجب ان يحل ولا سبيل لنا الى الباطن انتهى<sup>٢٤</sup> ما في التفسير الكبير سورة البقرة آية (١٧٣) وفي تفسير روح المعاني في قوله تعالى ﴿وما أهلّ به لغير الله﴾ ما نصه: والمراد بغير الله الصنم وغيره كما هو الظاهر<sup>٢٥</sup> وذهب عطاء، ومكحول، والشعبي، والحسن، وسعيد بن المسيب الى تخصيصه بالأولى، وأباحوا ذبيحة النصراني اذا سمي عليها باسم المسيح، وهذا خلاف ما اتفق عليه الأئمة من التحريم. انتهى ما في روح المعاني، وما في حاشية الشيخ زاده على البيضاوي في قوله تعالى ﴿وما أهلّ به لغير الله﴾ هذا نصه: قال العلماء لو ذبح مسلم ذبيحة وقصد بها التقرب الى غير الله تعالى صار مرتدًا، وذبيحته ميتة وهذا الحكم في ذبائح غير اهل الكتاب، وأما ذبائح اهل الكتاب فيحلّ لنا أكلها اذا لم يسمع منهم أنهم سمّوا عليها غيرا لله تعالى لقوله تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم﴾ وأما اذا سُمع منهم فلا يحل

---

<sup>٢٤</sup> وما يظهر فيه هو تأييد ما اخترنا من تحريم ما ذكر عليها غير اسم

الله.م.

<sup>٢٥</sup> ففيه تأييد ما اخترنا.م.

أكلها لآية ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ وروى عن علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) أنه قال اذا سمعتم اليهود والنصارى يُهَلِّونَ به لغيرِ الله فلا تأكلوها، واذا لم تسمعوا فكلوا فإنَّ الله تعالى قد أحلَّ لنا ذبائحهم، والحاصل ان الإمام مالكا والإمام الشافعي وأبا حنيفة والإمام أحمد اتفقوا على أنه لا يحل ذبيحة الكتابي اذا سُمِّيَ غيرِ الله لآية ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ فان قوله تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلٌ لكم﴾ عام وآية ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ خاص والخاص مقدم على العام انتهى<sup>٢٦</sup> وأما قوله تعالى ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ مع قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق﴾ فليس مما يدل على عدم حلّ ذبيحة اهل الكتاب من شيء كما يذهب الى بعض الأذهان لأنه إن نظرنا الى سبب ورودها من أنهم ذكروا فيه<sup>٢٧</sup> أنَّ المشركين قالوا على ما قاله بعضُ أو اليهود قالوا على ما قال بعضُ آخر أو أناساً على قولٍ آخر قالوا للمسلمين إنَّ ما قتله الله

<sup>٢٦</sup> وفيه ايضاً تأييد ما اخترناه.م.

<sup>٢٧</sup> أي في سبب ورودهما.م.

خير مما قتلتم وأنتم تأكلون مما قتلتم ولا تأكلون مما قتله الله أي الميتة، أو بعبارة أخرى ما قالوا فأنزل الله تعالى ﴿فكُلُوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ وكذا أنزل تعالى ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق﴾ والظاهر أنه ليس فيها دلالة على ما وهموا من عدم حل ذبيحة الكتابي وإن نظرنا إلى ظاهرهما واستقالهما أي عدم ذكر سبب ورودهما معهما فأكد أن أقول: أنَّ هاتين الآيتين من ضمن دلالتهما على ردِّ سؤالهم وطعنهم تدلّات على حلِّ ذبيحة أهل الكتاب إذا ذكروا اسم الله عليها، وعلى عدم حلها إذا ذكروا عليها اسم المسيح أو عزير يجعلهما<sup>٢٨</sup> داخلين تحت عموم الآيتين المذكورتين أي يجعل ما ذكروا عليها اسم الله داخلاً تحت الآية الأولى ويجعل ما ذكروا عليها اسم المسيح أو عزير داخلاً تحت الآية الثانية، استناداً إلى أنَّ العلماء قالوا إن الآية الواردة لجواب سؤال إذا ذكرت بدون مسؤل عنه معها يقصد منها العموم والتعميم مثل ما ورد لغير سؤال فراجع المحلَّ المناسب وانظر بدقة مع الإنصاف هذا والله

<sup>٢٨</sup> أي يجعل الذبيحة في تينك الحالتين داخلين.... الخ.م.

أعلم. فها أنا أذكر جملة شافية واسعة من أقوال الأكابر من الصحابة والتابعين بما في التفاسير والأحاديث الصحيحة وشروحها المعتمدة<sup>٢٩</sup>. والطعام اسم لما يؤكل والذبايح منه وهو هنا خاصٌ بالذبايح عند كثير من أهل العلم بالتأويل. وأما ما حرّم علينا من طعامهم فليس بداخل تحت عموم الخطاب، قال ابن عباس قال الله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ثم استثنى فقال ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلًّا لَكُمْ﴾ يعني ذبيحة اليهود والنصراني وإن كان النصراني يقول عند الذبح باسم المسيح، واليهود باسم عزيز، وذلك لأنهم يذبحون على الملة، وقال عطاء: كُلُّ مَنْ ذَبِيحَةُ النَّصْرَانِيِّ وَإِنْ قَالَ بِاسْمِ الْمَسِيحِ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَبَاحَ ذَبَائِحَهُمْ وَقَدْ عَلِمَ مَا يَقُولُونَ. وقال قاسم بن مُخَيَّمِرَةَ: كُلُّ مَنْ ذَبِيحَتُهُ وَإِنْ قَالَ بِاسْمِ (جَرَجِيسَ) وهو اسم كنيسة. وهو قول الزهري وربيعه، والشعبي، ومكحول

---

<sup>٢٩</sup> قال القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلًّا لَكُمْ﴾.

وروى<sup>٣٠</sup> عن صحابين عن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت،  
 وأما ذبيحة نصارى بني تغلب وذباح كل دخيل في اليهودية  
 والنصرانية فكان عليّ (كرم الله وجهه) ينهى عن ذباح بني  
 تغلب لأنهم عرب ويقول إنهم لم يتمسكوا بشيء من النصرانية  
 إلا بشرب الخمر وهو قول الشافعي<sup>٣١</sup> وعلى هذا فليس ينهى عن  
 ذباح النصارى المحققين منهم، وقال جمهور الأمة إن ذبيحة كل  
 نصراني حلال سواء كان من بني تغلب أو غيرهم وكذا اليهود.  
 واحتج ابن عباس بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾  
 فلو لم يكن بنو تغلب من النصارى الآتولينهم أيهم لأُكلت  
 ذبائحهم<sup>٣٢</sup>، وقالت طائفة إذا سمعت الكتابي يسمي غير اسم الله

---

<sup>٣٠</sup> أي روى عن هذين الصحابين ما ذكر اعني حلّ ذباح أهل الكتاب  
 وإن ذبح على غير اسم الله.م.

<sup>٣١</sup> أي على هذا التعليل فليس ينهى الخ م.م.

<sup>٣٢</sup> حيث ان الله سبحانه حكم في هذه الآية بأن من يتولى اليهود

والنصارى من المخاطبين العرب وغيرهم فانهم من اليهود والنصارى  
 وعدهم من عدادهما بنفس توليهم اياهما وقد سبق أنه تعالى أباح ذبيحة

فلا تأكل، وقال بهذا من الصحابة علي<sup>ؑ</sup> وعائشة وابن عمر وهو قول طاوس والحسن متمسكين بقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ وقال مالك كره ذلك ولم يحرمه انتهى ما في القرطبي. وفي نيل المرام في تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد صديق حسن خان هذا نصّه: وهذه الآية - قوله تعالى ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ﴾ دليل على أنّ جميع طعام أهل الكتاب من غير فرق بين اللحم وغيره حلالٌ للمسلمين وإن كانوا لا يذكرون على ذبائحهم اسم الله فتكون هذه الآية مخصّصة لعموم قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وظاهر هذا أنّ ذبائح أهل الكتاب حلالٌ وإن ذكر اليهودي على ذبيحته اسم عزيز، وذكر النصراني على ذبيحته اسم المسيح، واليه ذهب أبو الدرداء وعبادة بن الصامت، وابن عباس، والزهري، وربيعه والشعبي، ومكحول، وقال علي<sup>ؑ</sup> وعائشة، وابن عمر: إذا سمعت الكتابي يُسمّي على الذبيحة اسم

---

أهل الكتاب مطلقاً أصليين أو دخيلين بآية ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ﴾ الخ فاستفيد  
اباحة ذبيحة بني تغلب.م.



غير الله فلا تأكله. وهو قول طاوس والحسن وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ وقوله تعالى ﴿وما أهل به لغير الله﴾ وقال مالك: انه يكره ولا يحرم فهذا الخلاف اذا علمنا أن أهل الكتاب ذكروا على ذبائهم اسم غير الله، واما مع عدم العلم فقد حكى الطبري، وابن كثير الإجماع على جِلِّها لهذه الآية<sup>٣٣</sup> ولما ورد في السنة من أكل رسول الله ﷺ من الشاة المصلية التي أهدتها اليهودية اليه. وكذلك جراب الشحم الذي أخذه بعضُ الصحابة من خير وعلم بذلك<sup>٣٤</sup> النبي ﷺ وهما في الصحيح وغير ذلك، والمراد بأهل الكتاب هنا اليهودي والنصارى وأما المجوس فذهب الجمهور الى أنها لا تؤكل ذبائهم ولا تنكح نسائهم لانهم ليسوا بأهل الكتاب على المشهور عند أهل العلم. واما بنو تغلب فكان عليّ كرم الله وجهه ينهى عن ذبائهم لأنهم عرب وكان يقول إنهم لم يمسكوا بشيء من النصرانية الا بشرب الخمر وهكذا سائر

---

<sup>٣٣</sup> أي قوله تعالى ﴿وطعام الذين ... الخ﴾ م.

<sup>٣٤</sup> فكان حديثا اقرارياً م.

العرب المنتصرة كتنوح وبهرام وجذام وعاملة ومن أشبههم، قال ابن كثير وهو قول غير واحد من السلف والخلف. وروى عن سعيد بن مسيب، والحسن البصري، أنهما كانا لا يريان بأساً بذبيحة بني تغلب، وقال القرطبي: قال جمهور الأمة إن ذبيحة كل نصراني حلال سواء كان من بني تغلب أو من غيرهم وكذا اليهود وقال لا خلاف بين العلماء إن ما لا يحتاج الى ذكاة كالطعام يجوز أكله مطلقاً انتهى ما في نيل المرام، وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى ﴿وَوَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ وهو يعم اليهود والنصارى انتهى. أي فيحل لنا ذبائحهم وإن ذبحوا على غير اسم الله تعالى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لو ذبح نصراني على اسم المسيح لا تحل لنا ذبيحته. وذهب اكثر العلماء الى انها تحل، سئل الشعبي وعطاء، عن النصراني يذبح باسم المسيح فأجابا بأن ذبيحته حلال بناء على انه تعالى قد أحل لنا ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون انتهى ما في شيخ زاده، وفي تفسير روح البيان ما نصه: لو ذبح يهودي أو نصراني على اسم غير الله كالنصراني يذبح باسم المسيح فذهب اكثر أهل العلم الى أنه يحل فإن الله قد أحل لنا ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون. وقال

الحسن اذا ذبح اليهودي أو النصراني فذكر اسم غير الله وأنت  
تسمع فلا تأكل واذا غاب عنك فكل فقد أحلّ الله لك انتهى،  
وفي تفسير الكبير للإمام الفخر الرازي في قوله تعالى ﴿وَوَطَعَامُ  
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَالٌ لَكُمْ﴾ هذا نصه: وعن علي كرم الله  
وجهه أنه استثنى نصارى بني تغلب وقال إنهم ليسوا على  
النصرانية ولم يأخذوا منها إلا بشرب الخمر وبه أخذ الشافعي  
رحمه الله، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن ذبائح نصارى  
العرب فقال لا بأس به وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله انتهى، وفي  
تفسير أبي السعود في نفس الآية ما نصّه: وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه  
سئل عن ذبائح نصارى العرب فقال لا بأس به وهو قول عامة  
التابعين وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه انتهى، وفي تفسير ابن  
كثير، وأبو أمانة ومجاهد، وسعيد بن جبر، وعكرمة وعطاء  
والحسن، ومكحول، وإبراهيم النخعي، والسدي، ومقاتل بن  
حبان، يعني ذبائحهم وهذا يجمع عليه بين العلماء إن ذبائحهم  
حلالٌ للمسلمين لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله ولا  
يذكرون على الذبائح إلا الله وإن اعتقدوا فيه تعالى ما هو منزّه

عنه تعالى وتقدس، وقد ثبت في الصحيح<sup>٣٥</sup> عن عبد الله بن مغفل قال أُذلي بجراب من شحم يوم خيبر فَحَضَّتُهُ وقلت لا أعطى اليوم من هذا أحداً والتفتُ فاذا النبي ﷺ يتبسّم فاستدل به الفقهاء على أنه يجوز تناول ما يحتاج إليه من الأطعمة ونحوها من الغنيمة قبل التقسيم وهو ظاهر، أقول وكذا يظهر منه ويُستدل به على جواز أكل ذبيحة أهل الكتاب والانتفاع بها كما هو موضوع بحثنا، وأجودُ منه في الدلالة<sup>٣٦</sup> ما ثبت في الصحيح<sup>٣٧</sup> أن أهل خيبر أهدوا لرسول الله ﷺ شاةً مَصْلِيَةً وقد سَمَوْا ذراعها وكان يعجبه الذراع فتناوله فنهس منه نهشةً، والنهشُ بالمعجمة القبضُ على اللحم بالأسنان والأضراس فأخبره الذراع أنه مسموم فلفظه وأثر ذلك في ثنايا رسول الله ﷺ وفي أبهره، والأبهرُ عِرْقٌ

---

<sup>٣٥</sup> في البخاري مع شرحه القسطلاني ج ٨ ص ٣٨١ قال كنا محاصرين في قصر خيبر... الخ.

<sup>٣٦</sup> أي على حل ذبيحة أهل الكتاب. م.

<sup>٣٧</sup> في شرح الشفاء للقاضي عياض في ج ٣ ص ٩١ وكذا في هامشه في شرحه لعلي القاري.

مستبطن الصلب اذا انقطع مات صاحبه وهما أبهران يخرجان من القلب. وأكلَ معه بشرُ بنُ الرِّاء بن معرور فمات فقتل اليهودية التي سمّتها وكان اسمها زبيب فقتلت بشر بن الرِّاء ووجه الدلالة منه أنه عزم على أكلها ومن معه ولم يسألهم هل نزعوا منها ما يعتقدون تحريمه من شحمها أم لا، وفي الحديث أن رسول الله ﷺ أضافه يهوديًّا على عجز شعير وإهالة سحلة<sup>٣٨</sup> يعني ودكاً ذنخاً<sup>٣٩</sup> انتهى ما في تفسير ابن كثير. أقول ان هذا الإمام الجليل العلامة ابن كثير بعدما حكم أولاً بحل ذبائح اهل الكتاب للمسلمين<sup>٤٠</sup> فيلزم منه تحليل لحومها بالأولى كما هو مطلوب

---

<sup>٣٨</sup> السحلة ولد الشاة م والاهالة الشحم المذاب م.

<sup>٣٩</sup> ويظهر من هذه الأحاديث الثلاثة الصحيحة حل ذبيحة أهل الكتاب

كما هو موضوع بحثنا فافهم. م.

يقال ذنخ الدهن تغير وفسد، المنجد ص ٣١٥.

<sup>٤٠</sup> أي استناداً الى الآية المذكورة وبكونه مجمعاً عليه بين العلماء وذكر

الأحاديث الصحيحة للاستدلال على جواز تناول المسلمين وأكلهم ما

حرم على اهل الكتاب فاثبت تحليل شحم ذبائحهم فيلزم منه تحليل

لحومها بالأولى فافهم.

بحثنا فانظر، وفي تفسير روح المعاني للآلوسي هكذا ﴿وطعام  
 الذين أوتوا الكتاب حِلٌّ لَكُمْ﴾ أي حلال، والمراد بالموصول  
 اليهود والنصارى حتى نصارى العرب عندنا، وروى عن عليّ  
 كرم الله وجهه أنه استثنى نصارى بني تغلب وقال ليسوا على  
 النصرانية ولم يأخذوا منها إلا شرب الخمر وإلى ذلك ذهب ابن  
 جبر، وحكاه الربيع عن الشافعي (رحمته) " واختلف العلماء في  
 حِلِّ ذبيحة اليهودي والنصراني إذا ذكر عليها غير اسم الله  
 كعزيز وعيسى عليهما السلام فقال ابن عباس (رحمتهما) لا تحلّ وهو  
 قول ربيعة، وذهب أكثر أهل العلم إلى أنها تحلّ وهو قول الشعبي  
 وعطاء قالا فإن الله تعالى قد أحلّ ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون  
 وقال الحسن إذا ذبح اليهودي والنصراني فذكر اسم غير الله  
 وأنت تسمع فلا تأكل وإذا غاب عنك فكلّ فقد أحلّ الله تعالى

---

" وفي كتاب الأم ما نصه: قال الشافعي رحمه الله تعالى من دان دين  
 اليهود والنصارى من الصابئين والسامرة أحلت ذبيحته وحل نساؤه وقد  
 روى عن عمر أنه كتب إليهم في أحدهم فكذب بمثل ما قلناه  
 انتهى م.

لك انتهى. وفي تفسير الطبري هذا نصه: بترك بعض اختصاراً في قوله تعالى ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ أي ذبائح أهل الكتاب من اليهود والنصارى حلالٌ لكم أكلها دون ذبائح أهل الشرك الذين لا كتاب لهم من مشركي العرب وعبداء الأوثان والأصنام فحرام عليكم ذبائحهم، ثم اختلف فيمن عني الله عزَّ ذكره بقوله تعالى ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ من أهل الكتاب فقال بعضهم عني بذلك ذبيحة كل كتابي ممن أنزل عليه التوراة والإنجيل ومَن دخل في ملتهم فدان دينهم وحرَّم ما حرَّموا وحلَّ ما حلَّلوا منهم ومن غيرهم من سائر أجناس الأمم، وذكر ذلك البعض أي استدلالاً على دعواهم التعميم في حلِّ ذبائحهم أي أهل الكتاب بين من كان أصيلاً في ملتهم ودينهم وبين من كان داخلياً في دينهم وملتهم وتدينوا بدينهم من غيرهم<sup>٢١</sup> وقال حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا عبد الواحد حدثنا خصيف حدثنا عكرمة قال سئل ابن عباس عن ذبائح نصارى بني تغلب وفي طريق آخر

<sup>٢١</sup> هذا شروع في الاستدلال المذكور آنفاً.

حدثنا ابن بشار عن فلان عن فلان الى أن بلغ عكرمة ايضاً عن ابن عباس في نفس السورال فقرأ -أي ابن- عباس فيهما أي في جواب السؤالين المذكورين في الطريقين -هذه الآية<sup>٢٢</sup>. ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾، وفي طريق آخر حدثنا فلان عن فلان الى أن بلغ الحسن وعكرمة. كانا لا يريان بأساً بذبائح بني تغلب وتزويج نسائهم ويتلون الآية المذكورة أي استدلالاً على دعواهما، وفي طريق آخر فلان عن فلان الى أن بلغ الحسن، وسعيد بن المسيب - كانا لا يريان بأساً بذبيحة بني تغلب، وفي طريق آخر الى أن بلغ الشعبي أنه كا لا يرى - بأساً بذبائح بني تغلب وقرأ ﴿وما كان ربك نسياً﴾ حدثني ابن بشار الى أن بلغ ابن شهاب عن ذبيحة نصارى العرب قال: تؤكل من أجل أنهم في الدين أهل كتاب ويذكرون اسم الله، حدثني المشي الى أن بلغ عكرمة ايضاً عن ابن عباس قال كلوا من ذبائح بني تغلب

---

<sup>٢٢</sup> أي استدلالاً على ذبائح بني تغلب كما يفهم من صريح كلامه في طريق آخر كما يأتي آنفاً.



وتزوّجوا من نسائهم فان الله تعالى قال ﴿لا تتخذوا اليهود  
والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولم منكم فإنه  
منهم﴾<sup>٤٤</sup> فلو لم يكونوا منهم إلا بالولاية لكانوا منهم<sup>٤٥</sup>، حدثني  
يعقوب بن ابراهيم الى أن بلغ الحسن كان لا يرى بأساً بذباح  
بني تغلب وكان يقول<sup>٤٦</sup> انتحلوا ديناً فذلك دينهم<sup>٤٧</sup>. وقال  
آخرون<sup>٤٨</sup> انما عني بالذين أوتوا الكتاب في هذه الآية الذين أنزل  
عليهم التوراة والأنجيل من بني اسرائيل وأبنائهم، واما من كان  
دخيلاً فيهم من سائر الأمم فمن دان بدينهم وهم من غير بني  
اسرائيل فلم يُعَنَ بهذه الآية وليس. هو ممن يحل أكل ذبائحه لانه

---

<sup>٤٤</sup> المائدة : ٥١.

<sup>٤٥</sup> أي وإذا صار بنو تغلب من اليهود والنصارى بالولاية كما استفيد من  
هذه الآية تحل ذبيحتهم بما أن الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب  
مطلقاً أصيلاً أو دخيلاً بقوله ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب﴾ كما تقدم  
التفصيل.م.

<sup>٤٦</sup> استدلالاً على اباحة ذبائح بني تغلب.م.

<sup>٤٧</sup> أي فدخلوا في ملة أهل الكتاب ودينهم وقد أباح الله ذبائحهم.م.

<sup>٤٨</sup> هذا عدل قوله السابق فقال بعضهم عني الله بذلك الخ.م.

ليس تمن أوتي الكتاب من قبل المسلمين وهذا قول محمد بن ادريس الشافعي يقول حدثنا بذلك الربيع. ويتأول في ذلك قول من كره ذبائح نصارى العرب من الصحابة والتابعين، ذكر مَنْ حرّم ذبائح نصارى العرب حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا ابن عليه عن أيوب عن محمد عن عبيدة قال علي عليه السلام لا تأكلوا ذبائح بني تغلب فانهم انما يمسكون من النصرانية الا بشرب الخمر، حدثنا يعقوب حدثنا هشيم اخبرنا هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي ما سبق حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا فلان عن فلان الى أن بلغ علياً (كرم الله وجهه) مثل ما ذكرنا آنفاً، وهذه الأخبار<sup>٩٩</sup> عن علي عليه السلام انما تدل على انه كان ينهى عن ذبائح بني تغلب من أجل انهم ليسوا على النصرانية لركبهم تحليل ما تحلل النصارى وتحريم ما تحرم غير الخمر ومن كان متحلاً<sup>١٠٠</sup> ملة

---

<sup>٩٩</sup> وليس هذا من كلام الآخرين بل من كلام القرطبي ذكره ردّاً عليهم ونقضاً لدليلهم.م.

<sup>١٠٠</sup> أي داخلاً في دين وملة.م.

وهو غير متمسك منها بشيء فهو الى البراءة<sup>٥١</sup> أقرب منها الى اللحاق بها<sup>٥٢</sup> وبأهلها فلذلك نهى علي<sup>٥</sup> (كرم الله وجهه) عن أكل ذبائح بني تغلب لا من أجل أنهم ليسوا من بني اسرائيل فاذا كان ذلك كذلك<sup>٥٣</sup> وكان اجماعاً من الحجة إحلال ذبيحة كل نصراني ويهودي انتحل دين النصارى واليهود فأحل ما أحلوا وحرّم ما حرّموا من بني اسرائيل كان او من غيرهم فتبين خطأ ما قال الشافعي في ذلك وتأويله الذي تأول في قوله تعالى ﴿وَأَوْطَعَا﴾ الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم<sup>٥٤</sup> إنه ذبائح الذين أوتوا التوراة والأنجيل من بني اسرائيل، والصواب ما خالف تأويله ذلك وقول من قال أنّ كل يهودي ونصراني فحلل ذبيحته من أي اجناس<sup>٥٥</sup> بني آدم كان، حدثني<sup>٥٥</sup> يونس قال أخبرنا ابن وهب

---

<sup>٥١</sup> أي من تلك الملة م.

<sup>٥٢</sup> أي فهو بريء منهم وبعيد منهم غير ملحق بهم فلا يجري عليه

حكمهم وهو فيما هنا حل الذبيحة م.

<sup>٥٣</sup> الظاهر زيادة هذه الواو والله أعلم م.

<sup>٥٤</sup> أي سواء كان اسرئيلياً أو غيره أصيلاً أو دخيلاً.

قال ثني معاوية عن ابن الزهزية حدير بن كريب عن ابي الأسود  
عن عمير بن الأسود انه سئل أبا الدرداء عن كبش ذبح لكنيسة  
يقال لها جرجيس أهدها لها أناكل منه؟ فقال ابو الدرداء اللهم  
عفواً إنما هم أهل كتاب طعامهم حلٌ لنا وطعامنا حلٌ لهم وأمره  
بأكله انتهى ما في التفسير الطبري؛ اقول حاصل رأي الأولين  
على ما ذكر في الطبري أي الرأي الذي يظهر أنه المختار عنده  
أنهم قالوا بحل ذبائح أهل الكتاب وتزويج نسائهم وعمموا فيهما  
بين من كان اصيلاً في دينهم وملّتهم من بني اسرائيل وبين من  
كان دخيلاً في دينهم وملّتهم من غير بني اسرائيل مستندين الى ما  
نقلوا من الصحابة والتابعين من قولهم بحل ذبائح من كان داخلاً  
في دينهم وملّتهم من نصارى العرب مثل بني تغلب وحكمهم  
بحل ذبائحهم مثل من كان اصيلاً في دينهم وملّتهم كبني اسرائيل  
استنباطاً من قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ

---

” هذا دليل على عموم حل ذبيحتهم أي أهل الكتاب أصيلاً ودخيلاً

فانهم م م .

والنصارى أولياء<sup>٥٦</sup> وغيره مع ملاحظة النظر الى الآية السابقة الرئيسية في موضوع بحثنا. أعني آية (وطعام الذين) الآية فانظر، وحاصل رأي الآخرين على ما ذكر فيه أنهم -خصّصوا حلّ ذبائح أهل الكتاب ببني اسرائيل يجعل ما في آية ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم﴾ مختصاً ببني اسرائيل مستنديين الى ما نقلوا من بعض المتحدثين كما ذكرنا عنهم، وأما من كان دخيلاً فيهم وفي دينهم من غير بني اسرائيل فليسوا بمن يحلّ ذبائحهم عندهم، ومن هؤلاء الآخرين الإمام الشافعي رحمه الله متمسكين بما روي عن الإمام عليّ (كرم الله وجهه) كما تقدم - والحال أنّ ما روي عنه لا يدل على دعواهم من عدم حلّ ذبائح من كان دخيلاً فيهم وفي دينهم من غير بني اسرائيل كما فهموا منه بل يدل على خلاف ما فهموا منه من حلّ ذبائح من كان دخيلاً في ملتهم ودان بدينهم من غير بني اسرائيل مثل من كان أصيلاً تمسكاً بما تمسكوا به كما تقدم التفصيل هذا والله أعلم، وفي تفسير الخازن في الآية المبحوث عنها هذا نصه: يعني وذبائح أهل

---

<sup>٥٦</sup> المائدة : ٥١.

الكتاب حِلٌّ لكم وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم من  
 سائر الأمم قبل مبعث النبي ﷺ فأمّا من دخل في دينهم بعد  
 مبعث النبي ﷺ فهو متصّرٌ والعرب من بني تغلب فلا تحلّ  
 ذبيحته، روى عن عليّ (كرم الله وجهه) قال لا تأكل من ذبائح  
 نصارى العرب بني تغلب فإنهم لم يتمسكوا بشيء من النصرانية  
 إلّا بشرب الخمر وبه قال ابن مسعود، ومذهب الشافعي أن من  
 دخل في دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن فإنه لا تحلّ ذبيحته،  
 سئل ابن عباس عن ذبائح نصارى العرب فقال لا بأس به ثم قرأ  
 ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ وهذا قول الحسن والعطاء ابن  
 أبي رباح، والشعبي، وعكرمة، وقتادة والزهري، والحكم، وحماد  
 وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، وأحمدى الروایتين عن أحمد،  
 والرواية الأخرى مثل مذهب الشافعي. واختلف العلماء فيما لو  
 ذبح يهودي أو نصراني على غير اسم الله. فقال ابن عمر لا يحلّ  
 ذلك وهو قول ربيعة. وذهب أكثر أهل العلم إلى أنّه يحلّ، سئل  
 الشعبي، وعطاء، عن النصراني يذبح باسم المسيح فقال يحلّ فإن  
 الله قد أحلّ ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون. وقال الحسن إذا ذبح

اليهودي أو النصراني وذكر غير اسم الله وأنت تسمع فلا تأكل  
وإذا غاب عنك فكل فقد أحله الله لك وقد زعم قوم أن هذه  
الآية اقتضت إباحة ذبائح أهل الكتاب مطلقاً وإن ذكر غير اسم  
الله فيكون هذا ناسخاً لقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ  
اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وليس الأمر كذلك ولا نسخ لأن الأصل أنهم  
يذكرون الله عند الذبح فيحمل أمرهم على هذا فإن تيقنا أنهم  
ذبحوا على غير اسم الله لم نأكل ولا وجه للنسخ انتهى. وفي  
التاج الجامع للاصول وشرحه ما نصه: عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله  
تعالى ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ  
يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ قال نسخا واستثنى منهما ذبيحة أهل  
الكتاب بقوله تعالى ﴿وِطْعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾  
رواه أبو داود، ويؤيد ما قاله ابن عباس أن آية ﴿وِطْعَامُ الَّذِينَ  
أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ مدنية والآيتان قبلها مكيتان فنسخنا بالمدينة،  
ومعنى هذه الآية أن ذبيحة اليهود والنصارى حلال لكم ولو  
غيروا، وعلى هذا مالك، وقال الشافعي بشرط عدم التغير انتهى  
ما في التاج الجامع للاصول وشرحه، وما في صحيح البخاري  
وشرحه هذا نصهما: ((باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من

أهل الحرب وغيرهم<sup>٥٧</sup> رواه البخاري، و أشار بهذه الترجمة - الى جواز أكل ذبائح أهل الكتاب، وجواز أكل شحومها وهو قول الجمهور، وعن مالك وأحمد تحريم ما حرم على أهل الكتاب كالشحوم (عيني)، أقول ويظهر من تخصيص هذين الإمامين التحريم بما حرّم عليهم كالشحوم<sup>٥٨</sup> قولهما بتحليل وجواز أكل الباقي من أجزاء ذبيحتهم لنا فانظر مع الانصاف، وايضاً في البخاري وشرحه هذا- نصهما<sup>٥٩</sup> وقوله تعالى ﴿أَجِلْ لَكُمْ الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حِلٌّ لكم وطعامكم حِلٌّ لهم﴾ رواه البخاري وأورد هذه الآية في معرض الاستدلال على جواز أكل - ذبائح أهل الكتاب من اليهود والنصارى من أهل الحرب وغيرهم لان المراد من قوله تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حِلٌّ لكم﴾ ذبائحهم وبه قال ابن عباس، وابو أمامة

---

<sup>٥٧</sup> البخاري مع شرحه عيني ج ٢١ ص ١١٨ م.

<sup>٥٨</sup> فاعل ويظهر أي أو يظهر مما ذكر قوّمها وحكمها آه م.

<sup>٥٩</sup> عطف على قوله السابق ((ذبائح)) أي باب ذبائح ..... الخ وباب

قوله تعالى ﴿أحل لكم ..... الخ﴾ م.



ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وعطاء والحسن ومكحول،  
 وإبراهيم النخعي والسدي، ومقاتل بن حبان، وهذا أمر يجمع  
 عليه بين العلماء أنَّ ذبائحهم حلالٌ للمسلمين لأنهم يعتقدون  
 تحريم الذبح لغير الله تعالى ولا يذكرون على ذبائحهم إلا اسم  
 الله وإن اعتقدوا فيه ما هو منزّه عنه، ولا تباح ذبائح من عداهم  
 من أهل الشرك ومن شابههم لأنهم لا يذكرون اسم الله على  
 ذبائحهم وقرابينهم وهم لا يعتقدون بذلك ولا يتوقفون فيما  
 يأكلونه على ذكاة بل يأكلون الميتة بخلاف أهل الكتاب ومن  
 شاكلهم من السامرة والصابئة ومن تمسك بدين إبراهيم وشيث  
 وغيرهما من الأنبياء عليهم السلام على أحد قولي العلماء،  
 ونصارى العرب كبنى تغلب، وتنوح، وبهرام، وحذام، ونجم،  
 وعاملة ومن شابههم. لا تؤكل ذبائحهم عند الجمهور. ((عيني  
 شرح البخاري)) وقال الزهري لا بأس بذبيحة نصارى العرب  
 وإن سمعته يُسمى لغير الله فلا تأكل وإن لم تسمعه فقد أحله الله

وعلم كفرهم ويذكر نحوه عن علي<sup>٦٠</sup> رواه البخاري، ذكره بصفة التمريض إشارة إلى ضعفه أي ويذكر عن علي (كرم الله وجهه) نحو ما روي عن الزهري، وجاء عن علي (كرم الله وجهه) من وجه صحيح المنع من ذبائح بعض العرب أخرجه الشافعي، وعبدالرزاق بأسانيد صحيحة عن محمد بن سيرين عن عبدة السلماني عن علي<sup>عليه السلام</sup> ((لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب فإنهم لم يتمسكوا بشيء من دينهم إلا بشرب الخمر)). عيني، عن<sup>٦١</sup> عبد الله بن مغفل<sup>عليه السلام</sup> قال ((كنا محاصرين قصر خيبر فرمى انسان يجراب فيه شحم فنزوت لآخذه فالتفت فاذا النبي<sup>ﷺ</sup> فاستحييت منه)) رواه البخاري وفي رواية ((فَبَدَرْتُ)) أي سارعت وفيه حجة على منع ما حرم الله عليهم كالشحم لأن النبي<sup>ﷺ</sup> أقر عبد الله بن مغفل على الانتفاع بالجراب المذكور

---

<sup>٦٠</sup> البخاري مع شرحه ج ٢١ ص ١١٩ م. البخاري مع شرحه

القسطلاني ج ٨ ص ٣٨١.

<sup>٦١</sup> البخاري بدون الشرح. ج ٧ ص ١٠٥. البخاري مع شرح

القسطلاني ج ٨ ص ٣٨١.

وفيه جواز أكل الشحم مما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل الحرب ((عيني)) شرح البخاري ج ٦١ ص ١١٩، أقول ويظهر منه جواز أكل لحوم ذبائح أهل الكتاب مثل الشحم بل بالأولى فانظر كما هو موضوع بحثنا. وايضاً في ((عيني)) شرح البخاري: واختلف العلماء في ذلك فيما أهّل به لغير الله أي ذكّر على ذبحه غير اسم الله فكّر عمر وابنه وعلي وعائشة رضي الله عنهم ما أهّل به لغير الله، وعن النخعي، والحسن، والثوري مثله وكره مالك ذبائح النصارى لكنائسهم وأعيادهم وقال مالك يكره ما سُمّي عليه المسيح من غير تحريم، وقال ابو حنيفة لا يؤكل ما سُمّي عليه المسيح، وقال الشافعي لا يحل ما ذبح لغير الله ولا ما ذبح للأصنام، ورفض<sup>٦٢</sup> في ذلك آخرون، ورؤي ذلك عن عبادة بن صامت وأبي الدرداء، وأبي أمامة، وقال عطاء، والشعبي قد أحل الله ما أهّل به لغير الله لأنه قد علم أنهم سيقولون هذا

---

<sup>٦٢</sup> أي رفض آخرون ذلك أي عدم حلّ ذبيحة أهل الكتاب وإن ذبح

على غير اسم الله وحكموا بجلها وروى ذلك أي الحل المذكور عن عبادة بن الصامت وأبي الدرداء وأبي أمامة م.

القول وأجاز ذبائحهم، واليه ذهب الليث وفقهاء الشام -  
 مكحول وسعيد بن عبدالعزيز والأوزاعي وقالوا اذا سُمِّيَ المسيح  
 على ذبيحته، او ذُبِحَ لعيد، أو كنيسة وكلُّ ذلك حلال لأنه  
 كتابيٌّ قد ذُبِحَ لدينه وكانت هذه ذبائحهم قبل نزول القرآن  
 وأحلَّها الله في كتابه (عيني) شرح البخاري، وما في فتح الباري  
 -شرح البخاري هذا نصه: في شرح حديث باب ذبائح أهل  
 الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم وقوله تعالى ﴿أَحِلَّ  
 لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ قال الزهري لا بأس بذبيحة نصارى العرب وإن  
 سمعته يستسي لغير الله فلا تأكل وإن لم تسمعه فقد أحله الله  
 وعلم كفرهم). رواه البخاري، قوله ((باب ذبائح أهل الكتاب  
 وشحومها من أهل الحرب وغيرهم)) أشار الى جواز ذلك وهو  
 قول الجمهور، وعن مالك وأحمد تحريم ما حرّم الله على أهل  
 الكتاب كالشحوم، قوله قال الزهري لا بأس بذبيحة نصار  
 العرب الخ، وحكى البيهقي عن الخليل بحثاً إنَّ أهل الكتاب انما  
 يذبحون لله تعالى وهم في اصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم الآ  
 الله فاذا كان قصدهم في الأصل ذلك أعتبرت ذبيحتهم ولم يضر  
 قول من قال منهم باسم المسيح لانه لا يريد بذلك الآ الله وإن

كان قد كفر بذلك الاعتقاد انتهى ما في فتح الباري ج ٩  
 ص ٥٣٥. وفي فتاوى شرعية للأستاذ الكبير الشيخ حسين محمد  
 خلف المفتي في الديار المصرية في جواب سؤال وُجّه إليه في ذبائح  
 أهل الكتاب هذا نصه: وروى عن عبادة بن الصامت، وأبي  
 الدرداء، وأبي أمامة، الترخيص في ذبائح أهل الكتاب إذا ذكروا  
 عليها غير اسم الله. وإلى ذهب عطاء والشعبي والليث وفقهاء  
 الشام، والاوزاعي ومكحول وسعيد بن عبدالعزيز وقالوا إن  
 التحريم في قوله تعالى ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغير الله﴾ مقصورٌ على  
 ذبائح عبدة الأوثان الذين يُهْلَون عند الذبائح بأوثانهم كما كان  
 يفعلُه العربُ، أما أهل الكتاب فإن الله سبحانه أحلَّ ذبائحهم  
 بقوله ﴿وَأَطْعَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الكتابَ حُلًّا لَكُمْ﴾ والمراد ذبائحهم  
 كما ذهب إليه ابن عباس، وجمهور المفسرين مع علمه تعالى  
 بأنهم يُهْلَون ذبائحهم باسم المسيح وأنهم لا يزالون يقولون ذلك  
 فعلى هذا القول ثقل ذبيحة الكتابي سواء سَمِيَ المسيح أو الصليب  
 ذبيحة العيد أو لكنيسةٍ لأنه كتابيٌّ قد ذبح لدينه وكانت هذه  
 ذبائحهم قبل نزول القرآن، وأحلَّها الله في كتابه آه من العسدة  
 للعبيي وأحكام القرآن للجصاص والمغني لابن قدامة والمحلّى لابن

حزم وروح المعاني للآلوسي المفسر، وغيرهم، وقد رجّح مذهب  
 الجمهور، بأن حل ذبائح أهل الكتاب في آية ﴿وِطْعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا  
 الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ مشروطٌ بالإهلال عليها باسم الله وحده  
 جمعاً بين آيتي ﴿وِطْعَامُ الَّذِينَ﴾ و ﴿وَمَا أَهْلٌ بِهِ لغير الله﴾، فإذا  
 أهِلَّ باسمه تعالى حَلَّتْ ذبيحته كالمسلم سواء، وإذا أهِلَّ بغيره  
 تعالى حرّمت كالمسلم سواء، وإذا لم يُعلم هل سَمِيَ الله وحده أو  
 سَمِيَ غير الله؟ حَلَّتْ ذبيحته، ففي الآلوسي قال الحسن إذا ذبح  
 اليهوديُّ أو النصراني فذكر غير الله وأنت تسمع فلا تأكل، فإذا  
 غاب عنك فَكُلْ فقد أحلّه الله ذلك انتهى. أي بقوله تعالى  
 ﴿وِطْعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ وفي صحيح البخاري عن  
 الزهري قال (لا بأس بذبيحة نصارى العرب، إذا سمعه يسمي غير  
 الله فلا تأكل وإن لم تسمعه فقد أحلّه الله وعلم كفره) ورواه  
 مالك في الموطأ مرفوعاً وعن النخعي إذا نوارى عنك فَكُلْ. وعن  
 حماد. كل ما لم تسمعه أهِلَّ به لغير الله، وفي البدائع للكاساني  
 من أئمة الحنفية تَوَكَّلْ ذبيحة الكتابي لقوله تعالى ﴿وِطْعَامُ الَّذِينَ  
 أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ والمراد ذبائحهم وأنما تَوَكَّلْ ذبيحته إذا  
 لم يشهد ذبحه ولم يُسمع منه شيء أو سمع وشهد تسمية الله

وحده لأنه اذا لم يُسمع منه شيء يُحمل على أنه سَمِيَ الله تعالى  
وَجَرَدَ التسمية تحسناً للظن به كما بالمسلم فاما اذا سمع منه سَمِيَ  
المسيح وحده أو مع الله فانه لا تُؤكل ذبيحته لقوله تعالى ﴿وما  
اهلّ به لغير الله﴾ اهـ ملخصاص، وفي المغني لابن قدامة: فان لم  
يُعلم أَسَمِيَ الذابح أم لا؟ أو ذكر اسم غير الله أم لا؟ فذبيحته  
حلالٌ لان الله تعالى أباح لنا أكل ذبيحة المسلم والكتابي وقد  
علم أننا لا نقف على كلّ ذابح اهـ، وفي المحلى لابن حزم: وكلُّ  
ما غاب عنا مما ذكّاه مسلم أو فاسق أو جاهل أو كتابي فحلالٌ  
أكله لما أخرجه البخاري<sup>٦٣</sup> عن عائشة (رضي الله عنها) أنّ قوماً  
قالوا للنبي ﷺ إنّ قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله  
عليه أم لا؟ فقال عليه السلام سمّوا الله أنتم وكلوا. وقالت عائشة  
وكانوا<sup>٦٤</sup> حديثي عهد بكفر اهـ حيث<sup>٦٥</sup> أباح لهم أكله بدون

<sup>٦٣</sup> البخاري في بحث ذبيحة الأعراب ج ٨ ص ٣٧٩ وكذا رواه أبو داود

ج ٣ ص ٦٣ عون المعبود مع شرحه القسطلاني.

<sup>٦٤</sup> أي القوم السائلون عيني. م.

اهتمام بالسؤال عنهم، والتحقيق في حصول التسمية<sup>٦٦</sup> وَنَدَبَهُمْ  
إلى التسمية<sup>٦٧</sup> عند الأكل إقامةً للسنّة<sup>٦٨</sup> كما أشار إليه الطبري  
وجملة القول في ذبيحة الكتابي أنها تحل ولو علم أنه سمى عليها  
غير الله فيما ذهب إليه بعض الأئمة، وتحل عن الجمهور إذا لم  
يُسمع وهو يُهلّ به لغير الله بخلاف ما إذا سُمع فإنها تحرم. فما  
يذبحه إذا لم يُعلم أنه ذكر اسم الله عليه أو لم يذكره حلالاً  
باتفاق والله أعلم انتهى ما في فتاوى شرعية للمفتي في الديار  
المصرية الشيخ الأستاذ حسين محمد خلف. وفي الهداية وشرحها  
من كتب الفقه على مذهب أبي حنيفة هذا نصه: ومن شرطه أي

---

<sup>٦٥</sup> بيان لوجه دلالة الحديث المذكور على حل كل ما ذبح وغاب عنا  
حاله.م.

<sup>٦٦</sup> أي عند الذبح.م.

<sup>٦٧</sup> وليست هذه التسمية قائمة مقام التسمية عند الذبح كذا قالوا أي  
فيكون هذا الحديث مثبتاً لدعواه من عدم ضرر ترك التسمية عند الذبح  
وإباحة الأكل عند عدم العلم بالخال حالة الذبح فتأمل.م.

<sup>٦٨</sup> أي سنة التسمية عند الأكل لا عند الذبح فلا ينافي ما سبق له هذا  
الحديث.م.



حل الذبيحة أن يكون الذابح صاحب ملة التوحيد اما اعتقاداً  
كالمسلم او دعوى كالكثابي، وذبيحة المسلم والكثابي حلال لما  
تلونا ولقوله تعالى ﴿وَأُتُوا الْكِتَابَ حِلًّا لَكُمْ﴾.  
انتهى، وما في ابن العابدين متناً وشرحاً وحاشية هكذا: وشرط  
كون الذابح مسلماً حلالاً خارج الحرم ان كان صيداً او كتابياً  
ذمياً او حريباً وكذا عربياً او تغلياً لان الشرط قيام الملة كذا في  
الهداية وفي الحامدية وهل يشترط في اليهودي أن يكون اسراليا،  
وفي النصرانية ان لا يعتقد ان المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية  
وغيرها عدمهن وبه أفتى الجد في الاسرائيلي وشرط في المستنصي  
لحل مناكحتكم عدم اعتقاد النصراني ذلك وفي المبسوط ويجب  
أن لا يأكلوا ذبائح أهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح اله وان  
عزيز اله، وان لا يتزوجوا نسائهم لكن في مبسوط شمس الأئمة  
تحل ذبيحة النصارى مطلقاً سواء قال ثالث ثلاثة او لا، ومقتضى  
الدلائل الجواز كما ذكر التمرتاشي في فتاواه والأولى أن لا يؤكل  
ذبيحتهم ولا يتزوج بنسائهم الا للضرورة كما حققه الكمال ابن  
الهام، وفي المعراج أن اشترط ما ذكر في النصارى مخالف لعامة  
الروايات انتهى ما في ابن العابدين. فظهر مما ذكرنا أن في حكم

ذبائح غير الملة الاسلامية حلاً وحرمة بالنسبة إلينا تفصيلاً<sup>٦٩</sup> فان  
ذبحت من الوثني للأوثان والأصنام فهي حرام اتفاقاً وان ذبحت  
من المجوسي فالعلماء مجمعون على حرمتها وعلى عدم تزويج  
نسائهم إلا من شذ منهم لانهم ليسوا بأهل كتاب على المشهور  
عند العلماء، وان ذبحت من الكتابي يهودياً أو نصرانياً على اسم  
الله يقينا أو لم يعلم الحال فهي حلال لنا اسرائيلياً أو غيره اصيلاً  
او دخيلاً ولو بعد التحريف استناداً الى عموم قوله تعالى ﴿وَوَطَعَامُ  
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَالٌ لَكُمْ﴾ وعليه الفتوى العام خلافاً لمن  
خصص تحليل ذبيحة الكتابي بمن خصص به كما سبق التفصيل  
في أول البحث، وان ذبحت من أهل الكتاب على اسم المسيح او  
عزيز ففيه خلاف ايضاً فاعتقد بعض من الصحابة والتابعين  
والعلماء من بعدهم هي حلالٌ تمسكاً بما تمسكوا به على ما  
ذكرنا التفصيل في أول البحث. وعند كثير وكثير من الصحابة  
والتابعين والعلماء هي حرام بحكم عموم تحريم ما في آية ﴿وَمَا  
أَهْلَ بِهِ لغير الله﴾ البقرة آية ١٧٣. وآية ﴿أو فسقاً أهلَ لغير الله

<sup>٦٩</sup> بيان التفصيل م.

به ﴿ الأنعام آية ١٤٥ جاعلين ما ذبح باسم المسيح او عزيز  
خارجين عن عموم ما في آية ﴿ ويطعمُ الذن أوتوا الكتابَ حِلٌّ  
لكم ﴾ على ما تقدم تحقيقه وعلى التحريم اتفاقُ الأئمة المجتهدين  
كما ذكرنا سابقاً وعلى كُلِّ الأخذ بجانب الورع أحمَدُ هذا  
والله أعلم.

## الخاتمة

أقول ثانياً وختاماً بالإجمال والتصريح بالمطلوب مستتجاً مما ذكرنا إنّ الظاهر من الآية المبحوث عنها ومن أقوال كثير الأكابر السالفة من المفسرين وشراح الأحاديث الصحيحة الذين نقلوا أقوال سلفهم من الصحابة والتابعين وآرائهم ومن أقوال فقهاء الحنفية والمالكية، وبعض رواية أحمد أنّ الذبائح المستوردة من جهة أهل الكتاب حلالٌ لنا حسب الشريعة حيث أنه لم يتبين لنا الحال ولم يعلم أنهم ذبحوها على اسم الله أو غير اسم الله أو ذبحوها بدون التسمية أو لا؟ وأنّ الذابحين هل كانوا اسرائيليين أو غيرهم؟ أو هل دخلت آبائهم في دينهم اليهودية أو النصرانية قبل النسخ أو بعده؟ أو هل كانوا من المسلمين الموجودين عندهم أو لا؟ وإذا لم يُعلم الحال حالة الذبح، حلّ الأكل منها بالاتفاق كما سبق النقلُ مراراً وتكراراً من الأكابر على أنه من المحتمل القريب أنّ المسلمين الموجودين في بلادهم يتولّون أمر الذبح إلينا من أهل سلطتهم وحكوماتهم فيجعلون الذبح على الطريقة

الشرعية المرضية لغرض الاستيراد والتبادل المعقود بينهم وبين الحكومات الإسلامية وأقول إنّ أكل النبي ﷺ<sup>٧٠</sup> من الشاة المصلية التي أهدتها اليه المرأة اليهودية وإقراره ﷺ<sup>٧١</sup> بعض الصحابة عبداً لله بن مغفل على الانتفاع بحراب الشمع الذي أخذه في خيبر من اليهودي وما أخرجه<sup>٧٢</sup> البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) أنّ قوماً قالوا للنبي ﷺ<sup>٧٣</sup> إنّ قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ فقال عليه السلام (سموا الله أنتم

---

<sup>٧٠</sup> ثبت في الصحيح أنّ أهل خيبر أهدوا لرسول الله ﷺ شاة مصلية وقد سموا ذراعها ... الخ. في شرح الشفاء للقاضي عياض في ج ٣ ص ٩١. وكذا في هامشه في شرحه لعلي القاري.

<sup>٧١</sup> نصه في البخاري عن عبداً لله بن مغفل قال كنا محاصرين قصر خيبر ... الخ. في البخاري مع شرحه القسطلاني ج ٨ ص ٣٨١ قال كنا محاصرين خيبر.

<sup>٧٢</sup> في البخاري مع شرحه القسطلاني ج ٨ ص ٣٧٩ ج في القسطلاني ص ٣٨١.

وكلوا<sup>٧٢</sup> يدل كل من هذه الأحاديث الصحيحة الثلاثة على حلّ و جواز أكل ذبائح أهل الكتاب اذا لم يُعلم الحلال وقد كفى سنداً بهذه الأحاديث المذكورة بعد الآية<sup>٧٤</sup> التي جعلناها مصدر البحث فانظر. على ان الأصل والظاهر من حالهم أنهم ذبحوها على اسم الله تعالى لأنهم مؤمنون بالله بإقرارهم بل ويعتقدون تحريم الذبح لغير الله كما سبق من جم غفير من العلماء. قال في فتح الباري شرح البخاري كما سبق منا نقله ما نصه: انهم في اصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله، فاذا كان قصدهم في الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم باسم المسيح لانه لا يريد بذلك إلا الله وان كان قد كفر بذلك الاعتقاد لكن لا يضر في حل الذبيحة انتهى. وأكاد أن أقول ان من الظن القريب من اليقين أنهم في هذا الزمان لا يذبحون ذبائحهم على غير اسم الله بل لو عمل بحسن الظن

---

<sup>٧٢</sup> في البخاري ج ٧ في بحث ذبيحة الأعراب م ص ١٠٤ وكذا رواه أبو

داود في ج ٣ ص ٦٣.

<sup>٧٤</sup> أعني قوله تعالى ﴿ووطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ م.

نقول إنهم ذبحوها على اسم الله وحده تحسناً للظن بهم كما ينبغي أن يعامل مع المسلم بحسن الظن به على ما هو حق الرعاية بكليهما كما قالوا فيما نقلنا سابقاً ويشهد لما قلنا أنه كتب على كل كيس فيه ذبيحة واحدة وكذا على كل صندوق فيه كمية من الذبائح أنه ذبح على الطريقة الإسلامية وحاشا أن يكتب هذا كذباً وافتراءً، وكذا يؤيد ما ذكرنا أنه يقول المسلمون المسافرون الى بلاد أهل الكتاب إنهم اذا ذهبوا الى القصابين لشراء اللحم منهم فاذا علموا ان المشتري من أهل الإسلام وكذا في المطاعم يعطونهم مما يحل أكله من الحيوان الحلال عند الإسلام، دون ما يحرم عند الإسلام مثل لحم الخنزير وهذا من الشاهد الواضح الدلالة على أن أهل الكتاب يذبحون الذبائح المصدرة الى بلاد المسلمين على حالٍ يحلّ عند شريعة الإسلام على أنهم يهتمون بالأعمال الاجتماعية ويراعون حالة الجمال المرضية الجالبة لنظر العالم إليهم والى حسن التعامل معهم ويحبتون عمّا ينفرّ العالم الإسلامي وغيرهم عن التعامل معهم هذا والله أعلم، فاللائق بل أكاد أن أقول ينبغي أن يُحمل ذبائح أهل الكتاب المستوردة إلينا على الأصل والظاهر وهو الذبح على اسم الله بما أنهم مؤمنون

بالله على دعواهم واعتقادهم بل وعلى الأقل أنه من باب حسن  
 الظنّ بهم في هذا العمل مثل ما يُعامل بحسن الظنّ بالمسلم على  
 ما قاله العلماء كما سبق مِنَّا نقله سيّما أنّهم يعلمون أنّ هذه  
 الذبائح تُرسل الى البلاد الإسلامية كما هو المتعاقد بين المتعاقدين  
 بالصدقة والتبادل بين الحكومات فلو لم نعمل بهذا الأصل فلنا  
 الحكم بالحلّ ايضاً عملاً بأصل الحلّ أو نعمل برأي الجمهور وهو  
 اذا لم يُعلم الحال فيحكم بالحلّ كما مرّ مراراً من أقوال العلماء  
 الأكابر وعلى فرض أنّها ذُبِحت على غير اسم الله من المسيح او  
 كما يتوهم فللشخص أن يأكل منها تقليداً لمن قال بحلّها مطلقاً  
 ولو ذُبِحت على غير اسم الله كما تقدم من نقل أقوال الأكابر  
 كثيراً وكذا قالوا إنّهم في اصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم  
 وقرابينهم وذبائحهم إلا الله كما ذكرنا مراراً نقلاً من الأكابر  
 وشرّاح أحاديث البخاري كما في كثير من الأمور التقليدية في  
 المسائل الخلافية لكن لا يخفى أن الورع في كلّ الأمور أخرى  
 وأحمدُ. وبعد هذا وذاك أنا لا نأكل ذبائح اهل الكتاب اذا علمنا  
 يقيناً أو ظناً أنّهم ذبحوها باسم المسيح او عزيز بل نعتقد تحريمها  
 ولو ذبحوا على غير اعتقاد أو على اعتقاد أنّها لله حقيقة في أصل



دينهم على ما قالوا للنهي والزجر الواردين في حق ما ذُبح وأهلّ به لغير الله بالآيتين المذكورتين في تحريمه ولكن أين هذا اليقين والظن فيما كلامنا فيه<sup>٧٥</sup> كلا ثم كلا بل الظاهر في هذا الزمان خلافه كما قلنا آنفاً، بما أنهم أكثر إهتماماً واعتناءً بالالتزام والتقيد بالإعمال الاجتماعية التي تجلب قلوب الناس ونظرهم اليهم وإلى التعامل معهم وهم يذلون جهدهم فيما يُرضى العالم لحسن التبادل معهم على ما يُرى منهم ويُروى هذا والله أعلم...

ولقد تم بحمد الله وتوفيقه جمع طائفة من أقوال وآراء الأكابر والأفاضل من الصحابة والتابعين والعلماء الذين بذلوا جهدهم وأعملوا وسعهم في بيان ما يوافق الحق والصواب في ذكر ما يتساير مع الحلّ والمباح في ذبائح أهل الكتاب حسبما طالعت وأطلعت في الكتب الدينية من التفسير المعتمدة والأحاديث الصحيحة وشروحها طبقاً ذكرت في المراجع المصادر لهذه الأوراق القليلة والمتواضعة. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وتابعيهم أجمعين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ

---

<sup>٧٥</sup> أي في الذبائح المستوردة من أهل الكتاب.م.

العظيم. غفر الله لنا ولوالدينا ولاقاربنا ولاستاذنا ولجميع المسلمين والمسلمات. وبما أنّي بذلت جهدي وأتعبت نفسي في ذكر أقوال الأكابر في حل ذبيحة أهل الكتاب حسب ظاهر السنة والكتاب سميت هذه الأوراق بـ(ظاهر السنة والكتاب في حل ذبيحة أهل الكتاب). وقد تم تبيض هذه الأوراق يوم السبت المصادف لأثنين والعشرين من شهر ربيع الثاني من سنة ألف وأربعمائة وثلاثة في الهجري وخمسة من الشهر الثاني شهاط سنة ألف وتسعمائة وثلاثة وثمانين في الميلادي.

## المصادر:

### التفاسير:

- ١- تفسير الكبير للإمام النعمان الرازي.
- ٢- تفسير أبي السعود للعلامة أبي السعود.
- ٣- تفسير القرطبي للعلامة عبد الله محمد.
- ٤- تفسير آيات الأحكام ((تيل للمرام)) للعلامة محمد صديق حسن خان.
- ٥- تفسير الطبري للعلامة محمد بن جرير الإمام الجليل المتهجد المطلق الطبري.
- ٦- تفسير روح المعاني للعلامة محمود شكر الأكرسي.
- ٧- تفسير البخاوي للقاضي البخاوي مع حاشية شيخ زاده.
- ٨- تفسير الخازن للعلامة علام الدين.
- ٩- تفسير ابن كثير للإمام الحافظ عماد الدين اسماعيل.

---

### الأحاديث:

- ١- البخاري مع شرحه المصنف وفتح الباري.
- ٢- فتاوى الجناح للأصول. مع تعليق عليه للعلامة الشيخ منصور علي ناصد.

### كتب الفقه:

- ١- ابن العابدین - مقناً وشرحاً وحاشية.
- ٢- فتاوى شرعية للأستاذ الكبير المفتي في الديار المصرية الشيخ محمد حلف.
- ٣- المفتي لابن قدامة.
- ٤- الهداية لشيخ الإسلام العلامة الإمام برهان الدين. وظهرهم بما ذكرت في الرسالة.

